الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ

9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي

للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تثمين المناطق السقوية من خلال

تنمية سلاسل القيمة

(2017 / 100)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ

9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي

للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "افريقيا ننمو معا"

للمساهمة في تمويل مشروع تثمين المناطق السقوية من خلال

تنمية سلاسل القيمة

(2017 / 101)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس: 15 / 12 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقتا شرح الأسباب،
* اتفاقيتا القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 27 / 03 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: حسام بوننني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمان العش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروعين على اللجنة: 22 ديسمبر 2017
جلسة اللجنة: 27 مارس 2018 **القرار:** **مشروع القانون عدد 100**:الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **مشروع القانون عدد 101**:الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 27 مارس 2018 **نائب رئيس اللجنة** : سامي الفطناسي **المقرر** : حسام بوننني

أوّلا . التقديم:

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 09 نوفمبر 2017 اتفاقي قرضين مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ جملي قدره 38,626 مليون أور (28,197 مليون دولار قيمة القرض موضوع المشروع عدد 100 و10,429 مليون أورو مبلغ القرض موضوع المشروع عدد 101) أي ما يعادل حوالي 102 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع تثمين المناطق السقوية من خلال تنمية سلاسل القيمة بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع عموما إلى تنمية المناطق الريفية والتقليص من التفاوت الجهوي عن طريق تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد) من خلال تنمية سلاسل القيمة بها، وسيستفيد من هذا المشروع بطريقة مباشرة حوالي 3558 منتفع وبطريقة غير مباشرة 20000 من متساكني الولايات المذكورة.

وتتمثل الأهداف الخصوصية لهذا المشروع في ما يلي:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة تتراوح بين 20 % و30 %،
- تنمية القدرات لفائدة 23 من المجامع المائية المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،
- الإحاطة الفنية لفائدة 30 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية من خلال إحداث أو دعم هذه الشركات وتيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المناطة بعهدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، إسناد المواصفات للمنتوجات الفلاحية لفائدة 1000 فلاح، الخزن والتبريد، التحويل، الخ....).

2) مكونات المشروع:

ـ إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هكتار بكلفة جملية تقـدّر بـ 50 مليون أورو وذلك من خلال:

- إعداد دليل حول الممارسات الناجحة في مجال التصرّف في المناطق السقوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي وحسن استغلال الموارد الطبيعية المحافظة على استدامتها،
- إيجاد تمويلات بشروط مالية تفاضلية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية المحدثة إلى جانب الامتيازات المقدمة من الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية،
- تنمية القدرات لفائدة 23 من المجامع المائية في مجال استغلال وصيانة البنية التحتية والموارد المائية،
- تهيئة 20 منطقة سقوية على مساحة 9000 هكتار.

ـ تثمين وتطوير مراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج بدعم فني لفائدة 30 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بكلفة جملية تقدّر بـ 7,7 مليون أورو وذلك من خلال:

- مرافقة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية المحدثة بإعداد مخطط أعمال لحسن انطلاق عملها، 10 منها أصحابها نساء،
- التركيز على مراحل الإنتاج في إطار سلاسل القيمة بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل، إسناد المواصفات الوطنية بتشريك كل المتدخلين في القطاع،
- إعادة تهيئة 32 كم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية.

ـ التنسيق والتصرّف في المشروع بكلفة جملية تقدّر بـ 2 مليون أورو.

3) كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 59,7 مليون أورو (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 157,7 م.د.ت ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض أول قدره 28,197 مليون أورو (47,2 %) وصندوق "إفريقيا ننمو معا" بقرض ثاني قدره 10,429 مليون أورو (17,5 %) والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية بمبلغ قدره 7,814 مليون أورو (13,1 %) وميزانية الدولة بمبلغ قدره 6,874 مليون أورو (11,5 %) ومساهمة المنتفعين تقدّر بـ 6,393 مليون أورو (10,7 %).

4) شروط التمويل:

- نسبة الفائدة للقرض الأول (BAD): = (اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = 0,272ـ %، يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,18ـ %، يضاف إليه هامش كلفة اختيار روزنامة سداد متغيرة = 0,1 %) = 0,448 %.
- نسبة الفائدة للقرض الثاني (AGTF): = (اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = 0,272ـ %، يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,18ـ %) = 0,348 %.
- عمولة افتتاح: تُحتسب على المبلغ الجملي للقرض ويستوجب سدادها عند أول سحب من القرض = 0,25 %.
- عمولة التعهّد: سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي مع الفوائد = 0,25 %.
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

5) روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2018 ـ 2022.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 27 مارس 2018 استمعت خلالها إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروعي هذين القانونين والذي كان مرفوقا بالسيد كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والصيد البحري وثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة، قدّم السيد الوزير مشروع تثمين المناطق السقوية من خلال تنمية سلاسل القيمة، والذي يستهدف ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وسيستفيد منه بطريقة مباشرة حوالي 3558 منتفع وبطريقة غير مباشرة 20000 من متساكني الولايات المذكورة.

كما أشار إلى أن هذا المشروع يهدف إلى بناء اقتصاد اجتماعي تضامني عبر تنمية المناطق الريفية والتقليص من التفاوت الجهوي عن طريق تثمين المناطق السقوية العمومية في الولايات المستهدفة عبر خلق صناعات تحويلية في مناطق الانتاج للحد من نزوح السكان وخاصة منهم الشباب.

وثمّن أغلب النواب توجيه القرضين للاستثمار في قطاع حيوي واستراتيجي وفي مشروع يستهدف فئات اجتماعية هشّة.

هذا واعتبروا أن الشروط المالية للقرضين تفاضلية خاصة نسبة الفائدة المنخفضة وفترة السداد التي تمتد على 20 سنة منها 5 إمهال، وتقدّموا بجملة من الاستفسارات والتوصيات تعلقت بـ:

- الحرص على استغلال المياه المستعملة والمعالجة خاصة في ري الأشجار المثمرة،
- تشجيع المرأة الفلاحة للانخراط في هذا البرنامج،
- العمل على دعم مشاريع تجفيف الغلال في اطار تنمية سلاسل القيمة المضافة،

- سن حوافز في مـشروع مجلة المياه للتشجيع على استغلال المياه غير التقليدية،
- الاستفسار عن الجدوى من بعث مجامع مائية من خلال هذا البرنامج في ظل فشل التجارب السابقة وما اكتنفها من سوء تصرف من النواحي المالية والتنظيمية،
- التساؤل عن ملامح الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية،
- كيفية مساهمة المنتفعين في هذا المشروع.

وفي ردّه أوضح السيد الوزير أن هذا المشروح يندرج ضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسيكون له آثار ايجابية كبرى على المناطق المستهدفة، حيث سيمكن من إحداث 75 ألف موطن شغل مما يخلق ديناميكية في المناطق الداخلية المستهدفة والتي تعاني من نسب بطالة مرتفعة.

وبخصوص المياه المستعملة والمعالجة، أوضح السيد الوزير أنه يتم العمل حاليا على تشجيع استغلال هذه المياه في عدة مناطق بالجمهورية نظرا للكلفة المنخفضة لمعالجة هذه المياه مقارنة ببقية المياه غير التقليدية.

وفي ما يتعلق بتشجيع المرأة الفلاحة، أكد أن المرأة في تونس هي عماد النشاط الفلاحي، وقصد تشجيعها ومكافحة استغلالها، اتخذت الوزارة عدة اجراءات منها تكثيف المعارض للمرأة الفلاحة لتثمين انتاجها وابرام اتفاقيات لتحسين ظروف نقل العاملات في هذا القطاع والحرص على تحسين أجورهن وعدم استغلالهن من طرف الوسطاء.

وبالنسبة للمجامع المائية، أفاد السيد الوزير أن دراسة تم انجازها في هذا المجال أثبتت أن هنالك مجامع مائية ناجحة، وأكد أنه تم ادراج عدة آليات في مشروع مجلة المياه لضمان حسن التصرف في هذه المجامع.

وبالنسبة لمساهمة المنتفعين، فهي ضرورية لحثهم على إنجاح التّجربة، كما أنه من ركائز الاقتصاد الاجتماعي التضامني مساهمة جميع المتدخلين.

ثالثا . قرار اللجنة:

قرّرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
سامي الفطناسي	حسام بوننّي